مشروع استيطاني واسع لغوش امونيم

كشفت حركة غوش امونيم الاستيطانية العنصرية المتطرفة عن خطة استيطانية في الضفة المحتلة قامت باعدادها وعرضتها على حكومة بيغن للموافقة عليها ، وتضمن الخطة وجود اكثرية صهيونية في الضفة الغربية عن طريق نقل ١٠٠ الف مستوطن صهيوني من الساحل الى الضفة .

وقال رجال غوش امونيم عند عرضهم للخطة يوم الخميس ٦-٧-٧٨ ان تحقيق الاغلبية سيستمر وفق مشروعهم حتى نهاية القرن الحالي ، وعرضوا خارطة توضيحية للضفة وضعوا عليها علامات تدل على المستعمرات التي يجب اقامتها لتنفيذ خطتهم ، وقد وصفها مراسل اذاعة العدو بان النقاط الدالة على مكان المستعمرات تغطي الخريطة !

وصرح حنان يزورات امين سر الحركةقائلا بانه يجب ان نقول عمليا « نعم لاستيطان كثيف وواسع في اراضي يهودا والسامرة». وهدد بان الحركة ستقوم بسلسلة من التظاهرات والاحتجاجات ضد الحكومة ان لم توافق على خطتهم وان هي اعاقت تطور عمليات استيطان الحركة .

وكانت حركة غوش امونيم قد نظمت مظاهرة صاخبة امام مكتب عيزر وايزمان وزير دفاع العدو متهمة اياه بالعمل ضد الاستيطان واعاقة نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة ، وقامت برفع شعارات وهتافات معادية لوايزمان ضمنت الكثير من الشتائم .

من جهة اخرى قامت مجموعة من مستوطنتين تابعة للحركة في الضفة بالمرابطة يوميا امام مكتب بيغن حيث تقوم بالتظاهر واحداث الضجيج ، معترضين على « عدم وجود سياسة تتناول مسألة الاستيطان عامة ، والاستيطان في يهودا والسامرة خاصة » ، ويطالبون بتثبيت مسألة مصادرة اراضي العرب الغائبين في الضفة ، كما يطالبون الحكومة ببلورة خطة استيطانية واسعة .

ويعترض المتظاهرون وهم من مستوطني مستعمرتي « شيلو » و « عفرا » ، بان جنود وايزمان يمنعونهم من اقامة مباني جديدة او جلب عوائل مستوطنة اضافية .

وكشف المتظاهرون من خلال احتجاجهم بان مستعمرة عفرا التي قيل انها نقطة ارتكاز استيطانية صغيرة فقط هي في الحقيقة مستعمرة من الدرجة الاولى ، ولكن الحكومة لم تكشف عن قرارها هذا ، وحين سئل امين سر الحكومة حول ذلك اعترف بان مستعمرة عفرا هي مستعمرة من الدرجة الاولى « ولكن الامر لم يعلن قصد عدم اغضاب الامريكيين » ! .

وفي يوم الاثنين ١٠-٦ اضطر بيغن للاجتماع بممثلي غوش امونيم وتوسل اليهم ان يكفوا عن احراجه وان يوقفوا الاعلان عن البدء بتنفيذ مشروعهم الاستيطاني الكبير ، ولم يكن اعضاء غوش امونيم مرتاحين للقاء . ويبدو ان بيغن توسل اليهم ايضا ان يكونوا صموتين وان لا يعلنوا بوضوح ما ينوون القيام به من عمليات استيطانية .

ازمة تكدس للطائرات الحربية ...

اعترف الجنرال ديفيد ايغري قائد سلاح طيران العدو بان لديه حالة تكدس طائرات لا يجد لها مكانا لوضعها !

جاء ذلك عندما صرح ايغري بان الانسحاب من سيناء واخلاء القواعد الجوية وتسليمها لمصر سيؤدي الى ازدحام القواعد في فلسطين المحتلة بأكثر من قابليتها الاستيعابية ، وهذا ما سيؤدي الى تلف الطائرات وازدياد احتمالات سرعة عطبها .

واقترح ايغري بان يجري تخفيض عدد الطائرات الحربية ، لكي يتبقى العدد الذي يمكن ان يكون فعالا .

... وعلى الرغم من ان هناك احتمالا لان يفهم من تصريح ايغري وجهة نظر معارضة للانسحاب من سيناء واخلاء قواعد العدو الجوية فيها وذلك لاسباب سياسية او عسكرية محضة ، فان الثابت هو وصول العدو الى مرحلة اصبحت فيها الطائرات الحربية عبئا كبيرا على مساحة الارض والقوة البشرية اللازمة لخدمتها ، خصوصا وان طائرة الفانتوم الواحدة تحتاج الى اكثر من ٤٠٠ شخص لخدمتها ... كل هذا وما يزال العدو يطالب بالمزيد من الطائرات ... وما تزال الامبريالية الاميركية تلبي .

العدو يوسع اعتماده على الاسلحة التي يصنعها

يدعي العدو حاليا انه ينتج حوالي ٣٠ بالمئة من احتياجاته للاسلحة ، ولديه خطط لايصال النسبة الى ٥٠ بالمئة ، وذلك لتحقيق تقليل الاعتماد على توريدات الاسلحة من الخارج .

ذكرت ذلك صحيفة « نويس دويتشلاند » كبرى صحف المانيا الديمقراطية في تعليق لها على الصناعة العسكرية للعدو ، حيث ذكرت ان هذه الصناعة في توسع مستمر ، حيث تخدم السياسة العدوانية والتوسعية للكيان الصهيوني .

وعن تصدير العدو للاسلحة ذكرت الصحيفة ، ان صفقات عسكرية عديدةتمت مع النظام العنصري في جنوب افريقيا وفي روديسيا . واضافت بان الاسلحة التي يصنعها العدو تحتل المرتبة الاولى في واردات السلاح لجنوب افريقيا ، ومن هذه الاسلحة زوارق صاروخية سريعة ومدافع هاون وبنادق واجهزة الكترونية عسكرية ، كما ينسق النظامان العنصريان في شؤون صناعة القنابل الذرية . وذكرت الصحيفة ان العدو يملك حاليا حوالي ١٢ قنبلة ذرية تكتيكية.

وقد اقام نظام جنوب افريقيا مصنعا لرشاش « عوزي » بترخيص من العدو .

وافادت الصحيفة بان العدو يعتبر المورد الثاني بعد الولايات المتحدة للاسلحة الى نظام شيلي الفاشي ، وكذلك الانظمة في هندوراس والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا، وتبلغ نسبة استيراد دول اميركا اللاتينية من صادرات الاسلحة « الاسرائيلية » حوالي ٢٥ بالمئة .

صندوق الضمان الاجتماعي مهدد بالافلاس

رضا وحيد

وقف استعمال احتياطي الصندوق يتوقف على قرار مجلس الادارة ضد ارباب العمل

اذا كانت المؤسسات « الرسمية » قد عادت تدب بها الحياة من جديد بعد حرب السنتين الاهلية وبعد تنصيب الياس سركيس ممثلا « للشرعية » ، فان حياة مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باتت مهددة اذا لم يتخذ مجلس ادارتها قرارات حازمة تنقذ هذا الصندوق وتحقق معه عن آلاف المواطنين بعضا من الاعباء المعيشية التي تزداد باستمرار مع بقاء النظام الرأسمالي المشوه والغير طبيعي في لبنان .

ازمة الضمان

واذا كان مجلس ادارة صندوق الضمان قد اقر مشروع اللاحصرية المرادف لمشروع اللامركزية السياسية في المخطط الفاشي بعد ان اجهضت محاولة نقل مركزه الرئيسي للمنطقة الشرقية - بدارو - ، فان الضمان بحالته الراهنة ينتظر قرارات لاحقة لمجلس ادارته بما يسوي اوضاعه وينتشله من ازمته . فالضمان الاجتماعي الان يعاني من المعاملات المتراكمة والمقدمة من قبل المضمونين منذ فترة دون القدرة على تصريفها بسبب غياب قسم من الموظفين الذين يتقاضون اجورهم على الرغم من انقطاعهم عن العمل . فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك حوالي العشرين الف معاملة دون تصريف فقط في مركز الباشورة وحوالي ٣٠ الف معاملة في المركز الرئيسي في بئر حسن . واذا ما علمنا انه يمكن انجاز حوالي الـ ٤٥٠ معاملة يوميا فقط ، سنرى كم من الوقت سيستغرق انجاز كل المعاملات المتراكمة (هذا اذا اعتبرنا انه لن يكون خلال هذا الوقت معاملات جديدة للمضمونين) مع استمرار الغياب - المأجور للموظفين على حساب معاملات المواطنين وبالتالي على حساب اوضاعهم المعيشية . وكذلك تبرز مشكلة اخطر بكثير من تراكم المعاملات ، هذه المشكلة تتمثل في ان الصندوق (رغم قلة تصريف المعاملات) بدأ باستعمال احتياطه النقدي ، ويقول مصدر مسؤول في الضمان بأن السبب في ذلك يعود لتمنع ارباب العمل عن دفع المتوجبات المفروضة عليهم بسبب الحالة الامنية كما يدعون.

ومن المعلوم انه قبل الحرب الاهلية اللبنانية ، وقبل التوتر الامني الذي يتم بين الفترة والاخرى، فان تاريخ ارباب العمل في التعامل مع الضمان يشهد على المحاولات الدؤوبة من جانبهم للتهرب من دفع هذه المتوجبات . كما ان هؤلاء كانوا يلجأون ايضا لعدم تسجيل بعض العمال الذين يشتغلون في مؤسساتهم حتى لا تزيد قيمة المتوجبات عليهم . اذن فرب العمل الممتنع عن الدفع لصندوق الضمان وان اتخذ من الحالة الامنية ذريعة ، يبقى الدافع الاساسي لتمنعه هو عدم التفريط ولو بجزء يسير من رأسماله لصالح العامل الذي يشتغل عنده .

وخطورة استمرار هذا النهج دون جمع المتوجبات من ارباب العمل سيؤدي في نهاية الامر لاستنفاد هذا الاحتياط وبالتالي اعلان افلاس هذاالمؤسسة الحيوية ومنع قسم كبير من الجماهير اللبنانية من الاستفادة من تقديماتها (تعويض ضمان صحي - عائلي - استشفاء - نهاية خدمة) علما بأن عدد المستفيدين يبلغ ٢٨٠ الف مضمون يتوزعون على ٣٤ الف مؤسسة .

امتحان صعب لمجلس الادارة

المعروف ان الضمان الاجتماعي الذي تأسس عام ١٩٦٥ اصبح من اهم المؤسسات الاجتماعية (رغم بقاء التنظيم الاداري على حاله حتى الان وما يدور من احاديث حول بعض الفضائح التي تمس عناصر اساسية في هذا التنظيم) وان كان الهدف الرسمي الرئيسي من انشائه هو امتصاص نقمة الطبقة العاملة اللبنانية على مستغليها بما يوفره من بعض الانجازات والمكاسب للشغيلة اللبنانية .

من هنا ، ولاهمية وجود هذه المؤسسة من الناحية الاجتماعية (هذه المؤسسة التي لعبت النضالات الجماهيرية منذ الاستقلال دورا اساسيا في انشائها ، والتي لا تزال مستهدفة لكي يشمل الضمان لقطاعات اخرى من الشغيلة لم تستفد حتى الان من تقديماته) ، يصبح مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان مطالبا باجبار ارباب العمل بمختلف الوسائل والطرق على دفع المتوجبات عليهم ليس في المراكز المستحدثة بل في المركز الرئيسي للصندوق حتى يبقى الصندوق المركزي عنوانا لوحدة الضمان كنتيجة لوحدة الوطن ، وكذلك اجبار الموظفين المتخلفين على الالتحاق بمراكز عملهم تحت طائلة المسؤولية والانذار بفصلهم من وظائفهم على عكس ما قام به المدير العام للضمان الدكتور رضا وحيد في شهر نيسان الماضي حين دفع للمتخلفين رواتبهم كاملة.

والجدير بالذكر ان اغلب هؤلاء المتخلفين ينتمون الى الجبهة الفاشية اللبنانية ، والقليل منهم حاول الالتحاق بمركزه في المنطقة الغربية من بيروت غير ان الجبهة الفاشية منعتهم من ذلك حتى يصبح بالامكان فتح مراكز جديدة للضمان في المنطقة الشرقية من بيروت والتي تسيطر عليها الجبهة المذكورة بحجة الحالة الامنية و « الامن الذاتي ».

وتجاه هذه الازمة يصبح وضع مجلس ادارة الصندوق على المحك فاما ان يقوم بمهماته وينتشل الضمان من شبح الافلاس واما يصبح متآمرا على مصلحة الطبقة العاملة اللبنانية خدمة للفاشية اللبنانية كما حصل في قرار اللاحصرية الذي يتوافق والمخطط الفاشي الجاري على كل المستويات في الساحة اللبنانية .

عمال صيدا يحتجون على الضمان

هدد ١٥٠٠ عامل فرن بالاضراب والتوقف عن العمل ما لم يعمل الصندوق الوطني للضمان على دفع مستحقات الضمان عن العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

وقال سميح الصفدي رئيس نقابة عمال الافران في الجنوب : ان صندوق الضمان لم يدفع المستحقات على رغم مراجعتنا لمديره العام الدكتور رضا وحيد .

واشار الى ان مسؤولي الصندوق في صيدا يردون اسباب عدم الحاقهم بالضمان الى عدم التصريح عنهم من قبل ارباب العمل.

واستغرب رئيس النقابة دفع الصندوق للعام الماضي والحالي بخاصة وان العمال في هذين العامين لم يصرح عنهم ايضا من قبل ارباب العمل .

وطالب بتحقيق مطالب العمال : « حتى لا تجد النقابة نفسها مضطرة الى اتخاذ التدابير الكفيلة بتحصيل مطالبها » .

ويذكر ان صندوق الضمان في صيدا اقفل عدة ايام . وقد تساءل المضمونون الجنوبيون عن سبب الاقفال وطالبوا بفتحه لانجاز معاملاتهم ودفعها .